



Analysis of indicators of economic risk assessment in attracting investment to Iraq for the period (2004-2020).

Baidaa Razaq Hussein

ABSTRACT

The research aims at studying the diagnosis and analysis of the reality of the investment environment in Iraq and to identify the factors influencing it, through the study of risk assessment indicators in attracting investment to the Iraqi economy during the period 2004-2020. The research focuses on the risk indicators that are represented by: the composite risk index that includes all economic risk indexes, financial risk index, political risk index, macro risk index and the Covas risk index. The purpose of analyzing these indicators in order to know and evaluate the risks of the investment environment that foreign investments may be exposed to and favor the investment decision among investors. The research reached the main conclusion that the high degree of risk (security, economic, administrative, political and social) negatively affected the investment environment in Iraq and made it an investment-repelling environment, which led to a decrease in the investment attraction rate and the reluctance of many investors to direct their investments towards Iraq, with the exception of the oil sector because of the huge profits it obtains foreign investor and companies. Therefore, the research recommends addressing the imbalances in risk assessment indicators in Iraq and finding solutions to some of them in order to encourage the flow of foreign investments and secure them against risks.

Keywords: Risk, Investment, Corruption, Stability, Oil

Received:25/1/2023

Accepted:28/2/2023

Published:31/3/2023

*Corresponding Author: bedia.hussain@uobasrah.edu.iq

تحليل مؤشرات تقييم المخاطر الاقتصادية في جذب الاستثمار إلى العراق للمدة (2004-2020)

بيداء رزاق حسين

جامعة البصرة / قسم الاقتصاد

المستخلص

يهدف البحث الى دراسة تشخيص وتحليل واقع البيئة الاستثمارية في العراق وتحديد العوامل المؤثرة فيه، من خلال دراسة مؤشرات تقييم المخاطر في جذب الاستثمار للاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2020)، ويركز البحث على مؤشرات المخاطرة التي تتمثل بـ (المؤشر المركب للمخاطر الذي يشمل كل من مؤشر المخاطر الاقتصادية ومؤشر المخاطر المالية ومؤشر المخاطر السياسية ومؤشر المخاطر الكلية)، ومؤشر الكوفاس للمخاطر، والغرض من تحليل تلك المؤشرات من اجل معرفة وتقييم المخاطر للبيئة الاستثمارية التي قد تتعرض لها الاستثمارات الاجنبية وترجع القرار الاستثماري لدى المستثمرين، وتوصل البحث الى الاستنتاج الرئيس بأن ارتفاع درجة المخاطر (الأمنية، الاقتصادية، الإدارية، السياسية والاجتماعية، أثرت سلباً على البيئة الاستثمارية في العراق وجعلتها بيئة طاردة للاستثمار، مما ادى الى انخفاض نسبة جذب الاستثمارات وتردد العديد من المستثمرين في توجيه استثماراتهم نحو العراق، باستثناء القطاع النفطي بسبب الارباح الهائلة التي يحصل عليها المستثمر والشركات الاجنبية؛ لذا يوصي البحث بمعالجة اوجه الخلل في مؤشرات تقييم المخاطرة في العراق وايجاد حلول لبعضاً منها من اجل تشجيع تدفق الاستثمارات الاجنبية وتأمينها ضد المخاطر.

الكلمات المفتاحية: المخاطر، الاستثمار، الفساد، الاستقرار، النفط.

المقدمة

ظل الاقتصاد العراقي وعلى المدى الطويل يعيش أزمت خانقة، ويعاني من اختلالات هيكلية حقيقية سواء تعلق ذلك بقطاعاته الحقيقية او المالية، وكان وراء ذلك جملة مسببات منها ما تعلق بغياب السياسة الاقتصادية غير الحكيمة وعدم ارتباطها على المدى الطويل ، فهي تنفصل وتتصل بحسب الظرف السياسي السائد في البلد، وهذا مخالف لقواعد البناء الاقتصادي الحديث ، فضلاً عن استنزاف موارد البلد في حروب ومشاكل سياسية، ان ما تواجهه الحكومة العراقية اليوم وهي تحاول انتشال الاقتصاد العراقي من مشاكله، ولاسيما في مجال تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين هو العجز والفجوة الاستثمارية والتي يتطلب ملئها من مصادر اخرى سواء من الاستثمار المحلي (القطاع الخاص) او من الاستثمار الأجنبي ، وكل ذلك يعتمد على تهيئة البيئة الاستثمارية المؤاتية الفاعلة والتي تعمل على جذب المستثمرين الى الساحة الاستثمارية والافسوف تستمر الصعوبات والمشاكل وعدم القدرة على رفع مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما ان العالم اليوم اصبح ساحة واحدة للتنافس على جذب الاستثمارات، يفوز بها من يؤمن ويكسب ثقة المستثمرين بتقليل المخاطر.

هدف البحث : يهدف البحث الى دراسة مؤشرات المخاطر وتحليلها في البيئة الاستثمارية للاقتصاد العراقي ، لمعرفة المشاكل والمعوقات التي تواجهه المستثمر ، ووضع الحلول والمعالجات لذلك.

مشكلة البحث : يعاني الاقتصاد العراقي من عدم توفر البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات وارتفاع المخاطر وأسباب كثيرة تعلق بعضها بعدم الاستقرار الأمني وتردي البنية التحتية فضلاً عن عدم توافر السياسات الملائمة لتنمية القطاع الخاص العراقي، وكل ذلك انعكس على جذب الاستثمارات إلى العراق.

فرضية البحث: على الرغم من النية الواضحة والسعي من قبل الحكومة العراقية على توفير البيئة الاستثمارية المناسبة وتحقيق النجاحات في ذلك لكنها لا زالت تعاني من معوقات قللت من كسب ثقة المستثمرين المحليين والأجانب .

منهجية البحث: من اجل تحقيق أهداف البحث قسم الى ثلاث محاور رئيسية:

المحور الاول: الاطار النظري لمفهوم المخاطر.

المحور الثاني: تحليل مؤشرات تقييم المخاطر الاقتصادية في جذب الاستثمار الى العراق.

المحور الثالث: المقترحات والمعالجات للمخاطر والمعوقات الاستثمارية في العراق.

المبحث الاول: الاطار النظري لمفهوم المخاطر.

اولاً: مفهوم المخاطر

اقتصادياً؛ يعد قرار ما يواجه خطراً اذا كانت هناك عدة نتائج ممكنة يمكن ان تترتب على هذا القرار (هيكل، 2001: 21)، كما يعرف على انه حالة او مجموعة حوادث تلقائية او محصلة احداث، اذا ان وقوعه يشوبه اللاتأكد ويمس اهداف المؤسسة التي تتحملها (زينب، 2004: 78)، وهناك تعريف اخر يعني الانحراف في النتائج التي يمكن ان تحدث خلال مدة محدودة في موقف معين، ويقصد بالانحراف في النتائج ، اي الانحراف غير المرغوب فيه او الانحراف العكسي عن النتائج المتوقعة او التي يأمل تحقيقها، اما الانحراف المرغوب فيه فانه لا يمثل خطراً (علي، 2010: 33) ، وهناك مفاهيم اخرى للمخاطر من المنظور القانوني والمالي والرقابي ومن وجهة نظر التأمين.

ثانياً: انواع مؤشرات تقييم المخاطر

إن للتقييمات والآراء التي تصدرها الوكالات والهيئات والمنظمات الدولية عن بيئة الاستثمار تأثيراً مبنياً على حجم واتجاه حركة رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل، إذ لا يقدم المستثمر على الاستثمار في دولة ما إذا كانت بيئتها الاستثمارية غير ملائمة طبقاً للمؤشرات الصادرة من تلك الهيئات والمنظمات، وتستخدم مؤشرات تقييم المخاطر لغرض معرفة قياس المخاطر التي تتعلق بالاستثمار عن طريق جمع مجموعة من المتغيرات الفرعية وتقييمها في مؤشر واحد، من خلال الطريقة العلمية الخاصة بهذا المؤشر، ومنها المتغيرات التي من الممكن تقييمها التي تعد من المكونات الرئيسية لمناخ الاستثمار؛ ومن أجل الوقوف على واقع هذه البيئة في العراق سنتناول أهم المؤشرات الدولية ذات العلاقة وفق الآتي (قعلول، 2017: 25):

1. المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر

شهرياً عن مجموعة (The political Risk services PRS International country) للمخاطر القطرية (Risk Guide ICRG) منذ عام 1980 ، ويهدف المؤشر إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي (140) دولة من بينها (18) دولة عربية ، ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية، مؤشر تقييم المخاطر المالية يشكل (25)% من المؤشر المركب ، ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية يشكل (25)% من المؤشر المركب ، مؤشر تقييم المخاطر

ذكرنا سابقاً ان مفهوم المخاطر يوضح إمكانية وقوع حوادث اقتصادية وسياسية تؤدي إلى عدم تحقيق العوائد المطلوبة من الاستثمار في الدولة التي سوف تستضيف الاستثمارات ، بدأ العمل بهذه المؤشر منذ عام 1980 ويغطي المؤشر (140) دولة في العالم ، منها (18) دولة من الدول العربية ومن ضمنها العراق ، وكلما ارتفعت درجة المؤشر انخفضت درجة المخاطر وبالعكس، ويتضح من الجدول (1) إن مؤشر المخاطر المركب يتكون من ثلاث مؤشرات تقيس درجة المخاطر في العراق وكما يلي:-

1. **مؤشر المخاطر الاقتصادية** : يشمل خمسة مكونات من المتغيرات الكلية ولكل مكون يقاس بدرجة من مجموع (25) درجة من درجات مؤشر المخاطر الاقتصادية من مجموع (100) درجة لمؤشرات المخاطر القطرية المركبة، إذ تشكل مجموع نقاط هذه المكونات تصنيف المخاطر الاقتصادية للدولة ، ويلاحظ من الجدول (1) إن مؤشر المخاطر الاقتصادية في العراق حصل على الرمز (E) ويعني ذلك إن درجة المخاطر الاقتصادية مرتفعة جداً، ولكن انخفضت درجة مؤشر المخاطر في عام (2006 و2008) واستمر الانخفاض الى عام 2011 حصل خلالها على الرمز (D) الذي يبين إن درجة المخاطر مرتفعة ومؤشر المخاطر منخفض ، وبعد ذلك بدأ المؤشر بالارتفاع في عام 2012 نتيجة انخفاض درجة المخاطر وحصل على الرمز (E) نتيجة انتشار الفساد المؤسساتي في مختلف القطاعات الاقتصادية في العراق ، وكذلك العمليات الإرهابية، إذ احتلت ثلاث محافظات في المناطق الغربية عام 2014، مما أثر ذلك على الوضع الاقتصادي ، وعزوف المستثمرين من الاستثمار في العراق نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي، أما في عام 2018 فقد انخفضت درجة المخاطر وارتفع مؤشر المخاطر الاقتصادية من درجة (17) إلى الدرجة (25) وانتقل المؤشر من (الرمز E) مخاطر مرتفعة جداً إلى الرمز D مخاطر مرتفعة) بسبب تحسن الوضع الأمني من خلال تحرير المناطق التي احتلها داعش، ولكن انخفضت درجة المخاطر من (25 إلى 17) ويعني انتقال المؤشر من (D) مخاطر مرتفعة إلى (E) مخاطر مرتفعة جداً) في عامي 2019 و2020 بسبب خطورة ظهور (فايروس كورونا - 19) الذي تعرضت له جميع دول العالم .

السياسية يشكل (50%) من المؤشر المركب ، ويقسم الدول إلى خمس مجموعات وحسب درجة المخاطرة القطرية المركبة ، ويعني أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة كلما أنخفض المؤشر . لذلك فإن المؤشر يقسم الدول إلى خمس مجموعات وكما يلي (Atrill، 2013 : 83-84):

- (من صفر – 5.49) دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة جداً .
- (من 5.59 – 50) دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة .
- (من 5.69 – 60) دول ذات درجة مخاطرة معتدلة .
- (من 5.79 – 70) دول ذات درجة مخاطرة منخفضة .
- (من 80 - 100) دول ذات درجة مخاطرة منخفضة جداً .

2. **مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية** : يصدر عن مجلة اليورومني بمعدل مرتين في السنة ، ويقاس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها ، وكذلك حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه ، ويتكون من تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر يدل ذلك على انخفاض المخاطر، ويغطي المؤشر (20) دولة عربية من ضمن (185) دولة .

3. **مؤشر وكالة دان أند براد ستريت** : يقيس هذا المؤشر المخاطر القطرية التي ترتبط بعمليات التبادل التجاري الدولي ، ويضم المؤشر تقييم (17) دولة عربية من ضمن (132) دولة (حماد، 2010 : 139).

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات تقييم المخاطر الاقتصادية في جذب الاستثمار الى العراق.

أولاً: المؤشر المركب للمخاطر

يعد هذا المؤشر هو أداة المتخصصين في المؤسسات المالية وباقي التخصصات ومنها ما تخص الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية ، إذ تقوم عدة وكالات دولية بإجراء تقييمات لمخاطر الدولة وصياغتها على شكل مؤشرات، وعرضها في قواعد بيانات من أجل تحليل هذه المخاطر التي تساعد المختصين في عملية التحليل من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية، وكما

جدول(1)

درجة المخاطر الاقتصادية والمالية والسياسية في العراق للمدة (2004 – 2020)

السنة	المخاطر الاقتصادية(1)	الرمز(2)	المخاطر المالية(3)	الرمز(4)	المخاطر السياسية(5)	الرمز(6)	المخاطر الكلية(7)	الرمز(8)
2004	17	E	25	D	41	C	31	D
2005	17	E	25	D	33	D	27	D
2006	25	D	25	D	41	C	33	D
2007	17	E	25	D	40	C	31	D
2008	25	D	25	D	38	D	32	D
2009	25	D	25	D	38	D	32	D
2010	25	D	25	D	38	D	32	D
2011	25	D	25	D	38	D	32	D
2012	17	E	25	D	38	D	30	D
2013	17	E	25	D	33	D	27	D
2014	17	E	25	D	33	D	27	D
2015	17	E	25	D	33	D	27	D
2016	17	E	25	D	33	D	27	D
2017	17	E	25	D	38	D	30	D
2018	25	D	25	D	38	D	32	D
2019	17	E	25	D	33	D	27	D
2020	17	E	25	D	33	D	27	D

Source :1-Description , The international Country Risk Guide includes apolitical (2019 – 2004)Risk index, 2020.

2-Coface country and sector Risks hand Book , countre Risk Assesment , 2021 , P 11.

في العراق وحصل على الرمز (D) مخاطر مرتفعة ، وكانت درجة المخاطر المالية (25) درجة في مؤشر المخاطر القطرية المركبة خلال مدة الدراسة. ويعني ذلك لا يوجد تطور مالي نتيجة اعتماد العراق على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة ، إذ أن المكونات المالية لم يحدث فيها نوع من التطور وكانت نتيجة ذلك عدم وجود استقرار أمني واقتصادي وكذلك عدم وجود استقرار سياسي ومالي ، فضلاً عن الفساد الذي يعرقل عملية التطور في المكونات المالية .

3. مؤشر المخاطر السياسية :- يتكون هذا المؤشر من اثنا

عشر مكون ومنها تدخل الجيش في السياسة ونوعية البيروقراطية ، الفساد ، الاستقرار الحكومي ، ووضع الاستثمار والتوترات العرقية والدينية وسيادة النظام والقانون ، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنزاعات الخارجية ، وكذلك المساءلة والديمقراطية ، ولكل مكون يقاس بدرجة من مجموع لـ(50) درجة من مجموع (100) من

(*) الاعمدة (2 ، 4 ، 6 ، 8)يشمل الرموز التي تقيس درجة المخاطر ، A درجة المخاطر (80 – 100) تعني مخاطر منخفضة جداً (60 – 80) B , درجة مخاطر منخفضة (40 – 60) C , درجة مخاطر معتدلة (20 – 40) D , درجة مخاطر مرتفعة (E , صفر – 20) درجة مخاطر مرتفعة جداً ؛ والاعمدة (2 ، 4 ، 6) من عمل الباحثة بالاعتماد على المصدر:

Coface country and sector Risks hand Book , countre Risk Assesment , 2021 العمود(8) من عمل الباحثة بالاعتماد على المعادلة (سنة المخاطر * مجموع المخاطر / 1).

2. مؤشر المخاطر المالية :- يشمل هذا المؤشر خمسة

مكونات تمثل المخاطر المالية منها: مخاطر التشغيل ، التنويع ، السيولة ، الائتمان ، السوق ، إذ تشكل مجموع هذه النقاط تصنيف المخاطر المالية في العراق ، ويقاس بدرجة (25) من مجموعة (100) درجة ، ويتضح من خلال الجدول (1)، إن هناك مستوى واحد من المخاطر المالية المرتفعة

يؤثر في سحبيات رأسمالية ضخمة ، لذلك يعد مؤشر الكوفاس أحد مؤشرات تقييم المخاطر ، الذي يقيس مخاطر قدرة العراق على السداد للالتزامات المالية للشركات ، وكذلك أداء الاقتصاد الوطني ، والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي ، والأوضاع السياسية المحلية ، إذ يصنف العراق إلى مجموعتين رئيسيتين هما مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) التي بدورها تنفرع إلى أربعة فروع من A1, A2, A3 إلى A4 ومجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف (D ، C ، B) ويغطي المؤشر عدد من دول العالم ومن ضمنها العراق وتتراوح بين 164 (دولة من عام 2004 - 2007) وبعد ذلك ارتفع عدد الدول حتى بلغ 180 دولة في نهاية عام 2020 ، ومن ضمنها (20) دولة عربية ومنها العراق ، ويصنف العراق وحسب هذا المؤشر ضمن مجموعة دول المرتفعة في المخاطر ، إذ احتل درجة تقييم المخاطر المرتفعة ويرمز (D) ، والمخاطر المرتفعة جداً ويرمز لها بالرمز (E) وقد بقي العراق ضمن هذا الموقع حتى نهاية مدة الدراسة (بن طراد ، وعابد ، 2016 : 207).

ويتضح من الجدول (2) ترتيب العراق في مؤشر كوفاس للمخاطر المركبة ، إذ أن الرموز التي تستخدم في المؤشر تتكون من (8) درجات تمثل كل درجة من هذه الدرجات نوع المخاطر التي من خلالها تقييم الدولة من حيث درجة المخاطر التي تحصل عليها ، وتستطيع معرفة قياس أداء الاقتصاد المحلي ، ودرجة العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي ، والأوضاع السياسية المحلية ، وقدرة العراق على السداد للالتزامات المالية للشركات (Coface, 2021:9) ، يحتل العراق الدرجة التي تقع بين المخاطر عالية الخطورة جداً (D) (والمخاطر شديدة الخطورة (E)) خلال المدة (2004-2020) ، وبهذا يكون تقييم العراق في هذه المدة من الدول الطاردة للاستثمارات المحلية والأجنبية نتيجة الحروب والصراعات الداخلية والفساد والإرهاب.

درجات مؤشر المخاطر القطرية المركبة ، إذ إن وجود مؤشر المخاطر السياسية هو من أجل تقييم الاستقرار السياسي في العراق من خلال ضمان الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية التنموية ؛ وعليه فإن المخاطر السياسية في العراق تتباين بين درجة منخفضة في بداية المدة إذ بلغت بين (40 – 41) في بداية مدة الدراسة بين عامي (2003 حتى عام 2007) وينخفض مؤشر المخاطر إلى درجة المخاطر المعتدلة وحصلت على الرمز (C) بعد ذلك بدأت بالانخفاض وارتفع المؤشر إلى (D) إلى درجة المخاطر السياسية المرتفعة من بداية عام 2008 حتى نهاية مدة الدراسة في عام 2020 كما في الجدول (1).

4. المخاطر الكلية : تتكون هذه المخاطر من (100)

مجموع المخاطر الثلاثة إذ ترتفع المخاطر كلما انخفضت درجة مؤشر المخاطر القطرية ؛ وعليه فإن العراق حصل على الرمز (D) خلال مدة الدراسة ، كما في الجدول (1) وتعني إن المخاطر المركبة القطرية هي مخاطر مرتفعة باستمرار وهذا ما أدى إلى مناخ استثماري طارد للاستثمارات الأجنبية والمحلية ، نتيجة الصراعات السياسية وعدم الاهتمام من قبل المتنفذين في النهوض بالواقع الاقتصادي المتردي ونتيجة ذلك هو الفساد الذي يقوم بها بعض السياسيين بالتعاون مع بعض المتنفذين في مختلف مؤسسات الدولة ، مما يمنع من جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية بسبب تضرر بعض مصالح المسؤولين في مختلف مؤسسات الدولة .

ثانياً: مؤشر الكوفاس للمخاطر

يستخدم مؤشر الكوفاس في تقييم العوامل السياسية، وكذلك مخاطر نقص العملة الصعبة، وقدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، والمخاطر التي تتعلق في انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي

جدول (2)

ترتيب العراق بين الدول العربية في مؤشر كوفاس للمخاطر للمدة (2004 – 2020)

السنة	رمز الدولة	رمز الدولة A2	رمز الدولة A3	رمز الدولة A4	رمز الدولة B	رمز الدولة C	رمز الدولة D	رمز الدولة E
2004	-	تونس الامارات البحرين	السعودية سلطنة عمان قطر	المغرب الكويت	الاردن سوريا الجزائر لبنان	مصر اليمن	العراق الصومال السودان	-
2005	-	الامارات البحرين	قطر	الجزائر	ليبيا لبنان	اليمن	الصومال	-

	العراق السودان	سوريا	مصر الاردن	المغرب	عمان الكويت	تونس		
2006	- العراق السودان الصومال	لبنان ليبيا اليمن	الاردن مصر سوريا	الجزائر السعودية المغرب	البحرين عمان تونس	الكويت قطر الامارات	-	
2007	- الصومال السودان العراق	اليمن ليبيا لبنان	مصر الاردن سوريا	المغرب الجزائر السعودية	البحرين تونس عمان	الامارات قطر الكويت	-	
2008	الصومال العراق السودان	لبنان سوريا ليبيا اليمن	الاردن مصر	السعودية المغرب	تونس عمان الجزائر	قطر الكويت الامارات	-	
2009	الصومال السودان العراق	سوريا اليمن ليبيا لبنان	مصر الاردن	المغرب السعودية	عمان تونس الجزائر الامارات	البحرين قطر الكويت	-	
2010	اليمن العراق الصومال	سوريا لبنان ليبيا	الاردن مصر	المغرب عمان السعودية	قطر الكويت الجزائر	تونس الامارات البحرين	-	
2011	الصومال العراق السودان سوريا	لبنان مصر	المغرب الاردن تونس	السعودية البحرين الجزائر	قطر سلطنة عمان	الكويت الامارات	-	
2012	اليمن الصومال السودان	العراق سوريا ليبيا	مصر لبنان	تونس الاردن المغرب	سلطنة عمان البحرين الجزائر	الكويت قطر	الامارات	
2013	السودان الصومال اليمن	ليبيا سوريا العراق	لبنان مصر	الجزائر الاردن تونس المغرب	سلطنة عمان البحرين السعودية	قطر الكويت	الامارات	
2014	اليمن السودان الصومال	سوريا العراق ليبيا	مصر لبنان	تونس الجزائر المغرب الاردن	سلطنة عمان البحرين السعودية	الكويت قطر	الامارات	
2015	الصومال اليمن السودان	العراق ليبيا سوريا	لبنان مصر	الاردن تونس الجزائر المغرب	سلطنة عمان البحرين السعودية	قطر الكويت	الامارات	
2016	السودان الصومال اليمن	ليبيا العراق سوريا	لبنان مصر	المغرب الاردن	سلطنة عمان البحرين السعودية	قطر الكويت	الامارات	
2017	العراق ليبيا	السودان الصومال	المغرب مصر	سلطنة عمان	الجزائر تونس الكويت قطر	البحرين	الامارات	

سوريا اليمن		لبنان	السعودية الأردن					
سوريا العراق اليمن ليبيا	الصومال السودان	المغرب لبنان الأردن	سلطنة عمان مصر السعودية	قطر تونس	الكويت	البحرين	الإمارات	2018
العراق ليبيا اليمن سوريا	السودان الصومال	الأردن المغرب لبنان	السعودية قطر سلطنة عمان مصر	تونس الأردن	الكويت	البحرين	الإمارات	2019
ليبيا العراق سوريا اليمن	السودان الصومال	الأردن البحرين المغرب	تونس السعودية مصر	قطر الجزائر	سلطنة عمان	الكويت	الإمارات	2020

Source: *Coface country and sector Risks hand Book , countre Risk Assesment , 2021*.

تحسين مناخ الاستثمار في العراق له دور فعال في زيادة وتنويع المشاريع الاستثمارية من خلال تسهيل وسرعة إنجاز المشاريع الاستثمارية ، وزيادة ثقة المستثمرين في استثمار رؤوس أموالهم في العراق ؛ وعليه لابد من تفعيل الاستراتيجيات التالية:-

أولاً: ما يخص الامتيازات والضمانات التي تمنح في مواد قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 والتي من خلالها يمكن جذب رؤوس أموال المستثمرين وأستثمارها في المشاريع التنموية التي من الممكن أن تطور وتنوع الاقتصاد العراقي ومن هذه الامتيازات ، المادة (7) يلغى نص المادة (10) قانون الاستثمار ويحل محله (يتمتع المستثمر الاجنبي أو العراقي بالتسهيلات والضمانات والمزايا ويخضع للالتزامات المنصوص عليها في قانون الاستثمار، ويجوز للمستثمر العراقي تملك الاراضي التي تخص المشاريع الصناعية العائدة للقطاع العام) اما المادة (10) يتم إبرام عقد المشروع الاستثماري مع الجهة القطاعية المنظمة للنشاط او مع الهيئة مانحة الإجازة على ان يبرم العقد الخاص بالعقار مع الجهة المالكة له ، وتوضع إشارة عدم تصرف على سند الملكية إلى حين تنفيذ المستثمر العراقي او الاجنبي التزاماته بتأييد من هيئة الاستثمار الوطنية المانحة للإجازة، وفي حالة عدم إيفاء المستثمر الاجنبي أو العراقي الذي يمتلك العقار بموجب هذا القانون في تنفيذ التزاماته ضمن المدة المحددة في الاتفاق المبرم ، تتولى دائرة التسجيل العقاري وبناء على الطلب من الهيئة في إلغاء التسجيل وإعادة العقار إلى مالكه السابق مقابل إعادة العقار بدل البيع إليه بعد استيفاء أجور عن تلك المدة السابقة.

(*) يشير الرمز (A1) وفي بداية مدة الدراسة الى الدول المتقدمة التي تعد من الدول منخفضة الخطورة جداً ولا توجد دولة عربية أحتلت هذه الدرجة حتى عام 2012 ، فقد كانت الإمارات من بين دول العالم التي يكون فيها المناخ الاستثماري جاذب لمختلف الاستثمارات وحصلت على تقييم الاول (A1) في مؤشر الكوفاس للمخاطر المركب حتى نهاية مدة الدراسة . أما الدول العربية الأخرى فكانت متفاوتة في تقييم المخاطر بين درجة (A1 , A4) ومنها الدول الخليجية (الكويت وقطر وسلطنة عمان والسعودية والبحرين) ، وكذلك دول المغرب العربي (المغرب وتونس والجزائر) . أما درجة (B , C) فقد حصلت كل من (الأردن ومصر وليبيا ولبنان وسوريا واليمن) في بداية الدراسة ، انتقلت بعض الدول إلى المخاطر والمخاطر العالية جداً في نهاية مدة الدراسة نتيجة الصراعات والحروب والربيع العربي ومنها (العراق وليبيا وسوريا واليمن) .

المبحث الثالث: المقترحات والمعالجات للمخاطر والمعوقات الاستثمارية في العراق.

يشهد العراق اختلالات اقتصادية وقانونية واجتماعية وسياسية ، وأوضاع أمنية غير مستقرة ، وهذا ما ينعكس سلباً على أهمل القطاعات الإنتاجية والتركيز على قطاع التجارة والنفط ، أن تحسين مناخ الاستثمار في العراق من خلال معالجة الاختلالات في المصارف الحكومية والأهلية وتشجيع القروض في القطاعات الإنتاجية سيسهم في تدفق الاستثمارات ، والنهوض بالواقع الاقتصادي من أجل تنويع مصادر الدخل عن طريق تنويع الصادرات والتقليل من الاستيرادات، لذا فإن

والتي تعد مبادرة تطوير دور المصارف في زيادة الفرص الاستثمارية ، وإيجاد حلول لمعالجة مشكلة عدم تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى العراق ، وكذلك معالجة تمويل المشاريع الاستثمارية الكبيرة والمتوسطة لتحقيق العديد من الأهداف التنموية ومنها (البنك المركزي العراقي ، 2020 ، 16) ويوضح الجدول (3) المبادرة الأولى تمويل تريليون دينار من البنك المركزي العراقي للقطاعات المستفيدة من هذه المبادرة للمدة من 2015 ولغاية 2020 .

ثانياً: تفعيل دور القطاع المصرفي والذي يؤدي دوراً أساسياً في الاستقرار النقدي ، من خلال استقرار سعر الصرف ، وتسهيل عملية الخدمات المصرفية ، كالإيداع والإئتمان ، وتسهيل عملية القروض للمستثمرين من خلال التقليل من الروتين ، مما يزيد من خلق الثقة بين المصارف العراقية والمستثمرين ، ويؤدي ذلك إلى سرعة تنفيذ وإنجاز المشروعات الاستثمارية في العراق ، إذ إن كل المشروعات الاستثمارية تحتاج إلى تمويل من أجل إنجازها . وهناك مبادرات للبنك المركزي العراقي تهدف إلى تمويل المشروعات الاستثمارية ،

الجدول (3)

مبادرة تمويل تريليون دينار من البنك المركزي العراقي إلى بعض القطاعات الاقتصادية (2015 - 2020) للمدة

نسبة القطاع من إجمالي المبادرة ونسبة المشروعات الاستثمارية من عدد المشروعات (5) %	مجموع المبلغ الممنوح (4)	2020 (3)	2019 (2)	2018- 2015 (1)	السنــــــــــــــــوات القطاعات
37,7	121,702	44,402	33,6	43,7	التمويل (مليار)
58,9	4884	1349	1476	2059	عدد المشاريع
15,3	49,329	30,029	11,3	8	التمويل (مليار)
9,7	803	216	227	360	عدد المشاريع
2,3	7,545	2,145	2,8	2,6	التمويل (مليار)
2,0	157	29	43	85	عدد المشاريع
30,2	97,184	60,984	18,1	18,1	التمويل (مليار)
20,3	1689	434	530	725	عدد المشاريع
14,5	46,818	46,768	0,05	صفر	التمويل (مليار)
9,1	761	760	1	صفر	عدد المشاريع
%100	322,578	184,328	65,85	72,4	التمويل (مليار)
%100	8294	2788	2277	3229	عدد المشاريع

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، تقرير دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام ، العراق ، 2020 ، ص 17.

الإنتاج السلعي الزراعة والصناعة وكانت نسبتها تصل إلى (17,6) نسبة القطاعين ، علماً إن ماتم منحه في المبادرة الأولى للقطاعات المختارة نسبته (32,2%) من مجموع المبلغ الممنوح في المبادرة والمقدر ترليون دينار . لذلك نلاحظ إن المبادرة تركز على المشروعات الاستثمارية في القطاع التجاري ، ولم توجه هذه المبادرة إلى القطاعات الحقيقية الإنتاجية كالصناعة والزراعة، اما المبادرة الثانية ماتم منحه عن طريق المصارف وحسب الجدول(4) الذي يوضح مبادرة تمويل خمسة ترليونات دينار من البنك المركزي العراقي للمصارف العراقية التي بدورها تمويل القطاعات الاقتصادية المختارة .

(*) : العمود (5) تم استخراجها بالاعتماد على مجموع المبلغ الممنوح لكل قطاع \ مجموع المبلغ الممنوح 100x .

لقد تم توزيع المبادرة الأولى حسب القطاعات كما يوضح الجدول (3) ، إجمالي التمويل خلال المدة (2015-2020) بلغ (322,478) مليار دينار مقابل (8294) مشروعاً شملها التمويل ، إذ يلاحظ إن عدد المشروعات الاستثمارية أكثرها وجهت إلى القطاع التجاري ، وليس الإنتاجي والسلعي الذي يسهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية ، وتشغيل الإيدي العاملة والتخفيف من البطالة والفقر ، إذ أن القطاع التجاري حصل على نسبة (37%) من إجمالي المبلغ الممنوح مقارنة بقطاع

الجدول (4)

مبادرة تمويل خمسة ترليونات دينار من البنك المركزي العراقي للمدة (2016 – 2020) (مليار دينار)

السنوات المصارف	2016 – 2018 (1)	2019 (2)	2020 (3)	المجموع الكلي الممنوح (4)	المجموع الكلي المخصص (5)	المتبقي (6)	نسبة مجموع المبلغ الممنوح من نسبة المخصص (7) %
المصرف العقاري	665	صفر	35	700	834	134	83,9%
صندوق الإسكان	959	50	200	1209	1334	125	90,6%
المصرف الزراعي	27,6	23,2	2,4	53,2	1666	1612,8	3,2%
المصرف الصناعي	91,8	4,9	17,5	114,2	1666	1551,8	6,9%
المجموع	1,743,4	78,1	254,9	2,076,4	5500	3,423,6	37,7%

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، تقرير دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام ، العراق ، 2020 ، ص 19

(*) العمود (7) من عمل الباحثة بالاعتماد على العمود(4) / العمود (5) * 100

يلاحظ من الجدول (4) إن المبادرة الثانية للبنك المركزي العراقي تبلغ (5) ترليونات دينار ، والتي خصصت إلى تمويل المشروعات الاستثمارية الكبيرة والمتوسطة من أجل زيادة الإنتاج في القطاعات الاقتصادية ، كالقطاع الصناعي والزراعي ، وكذلك تشمل إنشاء المشروعات السكنية في قطاع الإسكان التي تسهم في تطوير البنية التحتية للاقتصاد العراقي ، إذ يتم تمويلها من ثلاثة مصارف ، وصندوق الإسكان ، وتتوزع هذه المبالغ حسب المصارف التالية (البنك المركزي العراقي ، 2020 ، 19 – 20) :

1- المصرف العقاري: تم تمويل المشروعات الاستثمارية (665) مليار دينار للمدة (2016 – 2018) مقابل صفر من التمويل في عام 2019 ، وفي عام 2020 بلغ تمويل المشروعات الاستثمارية بمبلغ (35) مليار دينار ، إذ بلغت قيمة مبالغ التمويل (834) مليار دينار من المبالغ المخصصة من المبادرة الثانية للمشروعات الاستثمارية في هذا القطاع من البنك المركزي العراقي ، وقد كانت نسبتها (15,2%) من المبلغ الكلي المخصص، وإن نسب المبلغ الممنوح من المخصص يصل إلى (83,9%) ، وبفترة سداد تصل إلى (10) سنوات ، وبفائدة قدرها (3%) . وكان المبلغ الممنوح من المبادرة يبلغ (700) مليار دينار ، والمتبقي من المبلغ المخصص (134) مليار دينار .

خصصت للأعوام (2016 – 2018) مقابل (23,3) مليار دينار عام 2019 ، وقد أنخفضت المبالغ المخصصة في عام 2020 وبلغت (2,4) مليار دينار نتيجة إنخفاض النشاط الاقتصادي بسبب الركود الاقتصادي العالمي مما أثر في إنخفاض المشروعات الاستثمارية في العراق، وقد وصل مجموع المبالغ الممنوحة إلى (53,2) مليار دينار ، والمتبقي (1612,8) مليار دينار من المبلغ المخصص الكلي الممنوح من البنك المركزي للمشروعات الاستثمارية ، وكانت نسبة مجموع المبلغ الممنوح من المخصص يبلغ (3,2%) . أما نسبة مجموع المبلغ الممنوح من المخصص فقد بلغ (37,7%) ، ومن خلال هذه المبادرة نلاحظ أغلب المبالغ تذهب إلى مصرفي العقارات والإسكان دون الإهتمام بالمصرف الصناعي والزراعي ، وهذا يدل على إن الإهتمام يركز على قطاعات التشييد وأهمال القطاعات الحيوية التي من الممكن أن تطور الاقتصاد العراقي .

ثالثاً: أن عدم تدفق الاستثمارات إلى العراق بسبب السياسات غير الملائمة التي تؤدي إلى عدم جذب الاستثمارات ، يتطلب القيام بتظافر الجهود التي تبذل من الدولة في معالجة مكونات مناخ الاستثمار من خلال اتباع سياسة استثمارية ناجحة من أجل تنويع وديمومة تدفق الاستثمار المحلي والأجنبي ، وتوفير فرص العمل في القطاعات الاقتصادية للتقليل من البطالة والفقر من خلال زيادة النفقات الاستثمارية التي تؤدي إلى المزيد من المشروعات الاستثمارية، والجدول (5) يوضح الأموال المخصصة إلى بعض القطاعات الاقتصادية التي توفر فرص عمل من تنفيذ الفرص الاستثمارية في العراق لعام 2020 .

2- صندوق الإسكان :- لقد خصص مبلغ (959) مليار دينار في الاعوام (2016 – 2018) إلى صندوق الإسكان من أجل تمويل المشروعات الاستثمارية ، وفي عام 2019 خصص مبلغ (50) مليار دينار للصندوق ، وكانت المبالغ المخصصة لتمويل المشاريع (200) مليار دينار عام 2020، وقد كان مجموع هذه المبالغ (1209) مليار دولار الممنوحة للصندوق لتمويل الاستثمار من المجموع الكلي البالغ (1334) مليار دينار ، وكانت نسبة المبالغ المخصصة للتمويل (24,2 %) ، وبفائدة نسبتها تصل إلى (2%) ، ومدة سداد تصل إلى (10) سنوات ، وكانت نسبة المجموع الممنوح من المخصص بلغت (90,6%) ، والمتبقي من المبالغ الممنوحة للتمويل من الصندوق بلغت (125) مليار دينار.

3-المصرف الصناعي: لقد بلغ المبلغ الممنوح (91,8) مليار دينار في الاعوام (2016-2018) ، وفي عام 2019 بلغت المبالغ (4,9) مليارات دينار الممنوحة للمصرف من البنك المركزي العراقي مقابل (17,5) مليار عام 2020 ممنوحة للمصرف لتمويل المشروعات الاستثمارية ، وكانت نسبة مبالغ مبادرة البنك المركزي العراقي للاستثمار بلغت (30,3 %) ، أما مجموع المبالغ الممنوحة للمصرف فقد بلغت (114,2) مليار دينار من مجموع المبالغ المخصصة للمصرف والتي وصلت إلى (1666) مليار دينار ، والمتبقي من هذه المبالغ يصل إلى (1551,8) مليار دينار ، بنسبة الممنوح من المخصص يصل إلى (6,9%) .

4 – المصرف الزراعي :- إن المبلغ الممنوح من المصرف والمخصص للمشروعات الاستثمارية بلغ (1666) مليار دينار منها (27,6) مليار دينار

الجدول (5)

القطاعات الاقتصادية التي توفر فرص عمل من تنفيذ الفرص الاستثمارية والأموال المخصصة للاستثمار في العراق لعام

2020

ت	القطاعات	فرص تنفيذ المشروعات الاستثمارية					
		عدد المشروعات (1)	نسبة عدد المشروعات لكل قطاع % (2)	الأموال المخصصة للاستثمار (مليون دينار) (3)	نسبة الأموال المخصصة للفرص الاستثمارية % (4)	الفرص الاستثمارية (5)	نسبة الفرص الاستثمارية لكل قطاع % (6)
1	التجارة	29	7,3	854,5	20,3	15	3,9
2	النفط	71	17,8	847,1	20,1	3	0,7
3	الزراعة	114	28,5	757,4	18,0	208	53,8
4	المال والتأمين	10	2,5	567,7	13,5	13	3,7
5	الصناعة	109	27,3	485,4	11,6	96	24,8

6	الخدمات	28	7,0	372,2	8,8	28	7,3
7	الكهرباء	25	6,3	202,3	4,8	5	1,2
8	البناء والتشييد	13	3,3	122,3	2,9	18	4,6
	المجموع	399	%100	4208,9	%100	386	%100

المصدر :- من اعداد الباحثة بالاعتماد على الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخريطة الاستثمارية 2020 – 2021 ، العراق ، 2021 ، صفحات متعددة .

إن الامتيازات التي تقوم بها الحكومة من أجل تشجيع المستثمرين في جلب رؤوس أموالهم وأستثمارها في المشاريع الحكومية ينبغي ان تقترن ببعض الإجراءات التي تسهل جذب مختلف الاستثمارات المحلية والاجنبية ومنها مايلي (Ephilip, 2009:2) :-

أ. استثمار الإيرادات النفطية في مشاريع تعمل على تنويع وزيادة الايرادات من خلال تصدير مختلف السلع والخدمات ، عن طريق تطوير وتأهيل القطاعات الاقتصادية الأخرى .

ب. إصلاحات القطاع المصرفي ، وتقليل معدلات التضخم ، والبطالة في الاقتصاد العراقي .

ج. الدخول في إقامة علاقات ثنائية للتفاوض بشأن الاتفاقات الاستثمارية ، وتبسيط إجراءات الترخيص التي يمكن للحكومة العراقية القيام بها من أجل تشجيع دخول الاستثمارات .

د. تأسيس هيئة فرعية في هيئة النزاهة لمكافحة الفساد المؤسساتي في ما يخص الاستثمار .

هـ. الترويج في المؤتمرات والندوات الدولية في مساعدة العراق لجذب الاستثمارات العالمية .

و. تعزيز حوكمة الشركات المملوكة للدولة ، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

ز. مساعدة المستثمرين في معرفة الشؤون القانونية والتنظيمية في ما يخص مختلف الاستثمارات في العراق ، لذلك يسعى العراق إلى التطور الاقتصادي الذي يهدف إلى زيادة وتنوع مصادر الدخل من أجل توفير موارد مالية مستدامة، وإيجاد مصادر أخرى لتمويل المشاريع الاستثمارية للقطاع العام ، وتفعيل الرؤية الاستراتيجية ذات الصلة بالقطاع الزراعي والصناعي ، وتحقيق تشابك القطاعي بين الصناعات التمويلية والقطاعات الأخرى، لذلك يهدف العراق إلى مايلي (طلحة ، 2020 :59):

يلاحظ من الجدول (5)، إن قطاع التجارة يحظى بالحصة الأكبر من بين القطاعات المختارة في الأموال المخصصة للاستثمار والتي بلغت (854,5) مليون دينار ، وبنسبة (20,3%) من نسبة مجموع الأموال عام 2020، ويأتي بالمرتبة الثانية قطاع النفط وكانت قيمة الأموال المخصصة وصلت إلى (847,1) مليون دينار وبنسبة تصل إلى (20,1%) . أما ما يخص قطاع الزراعة فقد جاء بالمرتبة الثالثة من بين القطاعات المختارة وبلغت (757,4) مليون دينار قيمة الأموال المخصصة للاستثمار وبنسبة (18,0%) ، وقد حصل على المرتبة الأولى في عدد المشروعات وقد وصلت إلى (114) مشروع وبنسبة (28,5%) ، وكذلك حصل على (208) من الفرص الاستثمارية وبنسبة (53,8%)، أما ما يخص قطاع المال والتأمين فقد كانت الأموال المخصصة للاستثمار بلغت (567,7) مليون دينار مقابل نسبة تصل إلى (13,5%) ، والقطاع الصناعي حصل على (485,4) مليون دينار وبنسبة بلغت (11,6%) . أما قطاع الخدمات فقد خصص مبلغاً يصل إلى (372,2) مليون دينار وبنسب (8,8%) ، وكان قطاع الكهرباء حصل على (202,3) مليون دينار ، ويأتي بالمرتبة الأخيرة قطاع البناء والتشييد وبلغت (122,3) مليون دينار وبنسبة تصل إلى (4,8%) . أما أكثر عدد المشروعات فكانت في قطاع الزراعة إذ وصلت إلى (114) مشروعاً من (208) فرص استثمارية ، إلا أن هذا القطاع لم يسد حاجة العراق من المحاصيل الزراعية بسبب المشروعات الوهمية ، وعدم إنجاز بعض المشروعات الزراعية نتيجة الفساد المؤسسي المستشري في مفاصل قطاع الزراعة، أما أقل عدد للمشروعات الاستثمارية فكان في قطاع المال والتأمين والتي تصل إلى (10) مشروعات من (13) فرصة استثمارية ، لقد كانت زيادة عدد المشروعات والأموال المخصصة للاستثمار في هذه القطاعات دون جدوى فقد أستمرت المعاناة في الزراعة والصناعة والكهرباء ، وقد زادت الاستيرادات للمنتجات الزراعية والصناعية والكهرباء في نتيجة الفساد المستشري الذي يحول دون تطور هذه القطاعات من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي المتدهور، وحاجة السوق إلى المنتجات الصناعية والزراعية .

تراخيص الاستثمار المحلي والاجنبي.

• توفير الاستقرار السياسي (الداخلي والخارجي) في العراق ، وإقامة علاقات اقتصادية وسياسية واجتماعية وتشريعية متبادلة مع العالم الخارجي .

• وضوح واستقرار القوانين المنظمة للاستثمار في العراق ، الامر الذي يساعد على ثقة المستثمر المحلي والاجنبي في المناخ الاستثماري المستقر.

• الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية، من خلال التعاون والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية وكذلك السياسات الاقتصادية الكلية الاخرى.

• إقامة مناطق تجارية حرة تتدفق من خلالها التجارة من دون رسوم جمركية أو قيود وتكون هذه المناطق متعددة الأغراض في مجالات التخزين والتجميع والتعبئة والتغليف والتصنيع الموجه للتصدير.

• توفر قاعدة بيانات كاملة عن فرص الاستثمار المتاحة في العراق، وإنشاء شبكة أو مركز (بنك) معلومات عن فرص الاستثمار فيه .

• إقامة المعارض الدولية واستثمارها لعرض البرامج المفصلة عن فرص الاستثمار في العراق والترويج لها .

• خفض معدلات الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية لإعطاء فرصة اكبر للأفراد والمؤسسات لزيادة حجم الاستثمار في المجالات المختلفة.

• توعية المواطن العراقي بالإقبال على السلع الوطنية من اجل دعم المنتج المحلي .

أما القضاء العادل فإنه يحفز على الاستثمار من خلال سن التشريعات، وتنفيذ القوانين بعد تشريعها ، عن طريق حسم المنازعات في المعاملات الاستثمارية في مدة قصيرة ، وتنفيذ القوانين التي تعمل على محاسبة المقصرين في تنفيذ المشاريع بشكل صحيح وبدون تمييز بين المستثمرين الأجانب منهم والعراقيين المتسببين في تأخير أو توقف المشاريع الاستثمارية ؛ وعليه فإن تنظيم

✓ الشراكة الوطنية والدولية من خلال الشراكة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر في المشاريع الاستثماري .

✓ بناء السلم المجتمعي وضمان اندماج الجميع في عملية التنمية الاقتصادية .

✓ التمكين والاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي.

✓ التخفيض من الفساد المؤسسي من خلال الحكم الجيد والرشيد وسيادة القانون والشفافية وتقوية المؤسسات الفعالة ومنها هيئة النزاهة الاتحادية .

✓ التنسيق بين أهداف التنمية الاقتصادية في أولويات الاستثمار للقطاعات الرئيسية .

✓ ضمان اقتصاد متنوع يعمل على تنوع مصادر الدخل من خلال الاستثمار في المشاريع الاستثمارية ذات الربحية السريعة .

أن الرؤية المستقبلية التي تؤدي إلى توفير المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات في العراق يتحدد في إرادة سياسية تستطيع العمل على مكافحة الفساد، والتخفيف من حدته ، وكذلك المشاركة الفعالة بين القطاع والعام القطاع الخاص ، ستدفع القطاع الخاص إلى أن يكون أكثر التزاما ، وأكثر قدرة على توفير المزيد من الفرص الاستثمارية ، وتفعيل دور القطاعين العام والخاص في التنافس مع الشركات الاجنبية في المشاريع الاستثمارية ، والإقبال الكبير على الأسواق التي يتيحها الطلب المتزايد على السلع والخدمات المختلفة ، وتوفر الموارد الطبيعية والبشرية ، هذا ما يؤدي إلى تمكين العراق من تحقيق نتائج أفضل في المؤشرات العالمية التي تعمل على تقييم مناخ الاستثمار والحد من الفساد .

وهناك مجموعة من العناصر يمكن لها جذب المستثمرين المحليين والأجانب ومنها مايلي (الشمري ، 2019 ، 562):

• تهيئة الظروف المناسبة في تحسين أداء

القطاعين الخاص والعام لتنشيط دور القطاع الخاص مع القطاع العام في العمليات الاستثمارية .

• تطوير أداء الموارد البشرية المشرفة

على الاستثمار وتدريبهم في رفع الكفاءة الإنتاجية ، وتقديم الحوافز والامتيازات ، للحد من الفساد عن طريق التقليل من الروتين في الإجراءات الخاصة بالحصول على

4. هناك بعض العوامل والمعوقات وهي بمجملها طاردة للاستثمار ولا سيما في مجال القطاع المالي والمصرفي لأنه يرتبط بعلاقة وطيدة مع القطاع الخاص والمستثمرين ولا بد من تقديم الإصلاحات الجدية و إعادة الهيكلة لهذا القطاع ليكون ساندا لعمليات الاستثمار.

5. قد أظهرت بعض المؤشرات الدولية ولاسيما مؤشر بيئة أداء الأعمال للمشروعات الاستثمارية ترتيباً متأخراً لبيئة الاستثمار العراقية يتطلب جهوداً استثنائية من القائمين على إدارة الاستثمار لتحسين المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر وتكاتف الجهود بين هيئات الاستثمار والوزارات لتقليص الروتين والبيروقراطية وغيرها ، في حين اظهر مؤشر المخاطر القطرية هو الآخر عبئاً ثقيلاً آخر عندما يضع العراق في مجموعة الدول مرتفعة المخاطر.

ثانياً: التوصيات

1. يعد الاستقرار السياسي والأمني من أهم محددات المناخ الاستثماري لذلك يتطلب من الجميع ، الحكومة والمواطنين المساهمة في تحقيقه ومن خلال إشاعة روح التسامح وسماع الرأي الآخر ، وجعل مصلحة الوطن هي العليا، كما لا بد من إعادة الثقة للمواطن و احساسه بولائه من خلال تحسين مؤشرات التنمية البشرية ولاسيما الدخل والصحة والتعلم والفرق وغيرها .

2. ان المناطق الحرة هي إحدى الوسائل لجذب الاستثمارات ولا بد من اقامة تلك المناطق ومن خلال عقد الاتفاقيات الخاصة بذلك مع الدول العربية والأجنبية .

3. العمل على تفعيل وتحديث الاجهزة الرقابية ومدتها بالكوادر المتخصصة وولائها الخالص للوطن لتسهم في القضاء على البيروقراطية الإدارية والفساد المالي والإداري الذي اصبح متفشياً في البلد وهو في تزايد .

4. ان تنشيط الاستثمار المحلي يتطلب توفير مصدر تمويل عراقي سواء المصارف التجارية أو مؤسسات مالية غير مصرفية كشرركات التأمين والتمويل وغيرها والى خلق سوق استثمارية عبر منح القروض وبفوائد

العملية الاستثمارية التي تقتضي وجود نظام قانوني فعال ، ووضع الأسس التي تشجع على جذب الاستثمار ، يتطلب ذلك الترويج للفرص الاستثمارية واطلاع المستثمرين في عدم وجود مخاطر قانونية ، اقتصادية ، سياسية) ، لذلك تتجلى أهمية الاستثمار في العراق من خلال تطور مكونات مناخ الاستثمار ومنها الحد من الفساد المؤسسي الذي يعد أحد معوقات مناخ الاستثمار ، إذ هناك علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار ، فكلما ارتفع مستوى الفساد من خلال مؤشراته أدى ذلك إلى انخفاض مستوى الاستثمار المحلي والاجنبي ، مما يؤثر ذلك على تطور الاقتصاد العراقي ، الذي يعاني بالأساس من اختلالات في التمويل و التشغيل والإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية . أما إذا أنخفض مستوى الفساد المؤسسي ، فيكون عامل جذب إلى مختلف الاستثمارات من خلال تحسن مناخ الاستثمار ، ويسبب ذلك في إنتعاش الاقتصاد العراقي من خلال زيادة النشاطات الاقتصادية ، والذي يؤدي إلى رفع مستوى نصيب الفرد وتنوع القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا ما يجعل من تنوع وزيادة مصادر الدخل التي تمول من خلالها الموازنة العامة؛ واخيراً فإن الحد من الفساد وتحسين مناخ الاستثمار يؤدي إلى زيادة وتنوع الاستثمارات في المشاريع الإنتاجية والخدمية ، مما يؤدي إلى تحسن الواقع الاقتصادي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. تفتقر البيئة الاستثمارية في العراق الى الامن والاستقرار السياسي والاقتصادي إذ لم تتضح العملية السياسية والاقتصادية للحكومة.
2. يعد القانون العراقي (13) لسنة 2006 من القوانين التي تشجع على جذب الاستثمارات في العراق ولكنها تصطدم بالعوائق الادارية من خلال البيروقراطية والروتين، وطول مدة إنجاز المعاملات الاستثمارية ، والفساد ، وعدم الاستقرار السياسي والأمني ، وكذلك عدم الاستقرار الاقتصادي .
3. كان الجزء الأكبر من المخاطرة الكلية تعود الى مؤشر كوفاس أحد مؤشرات تقييم المخاطر ، الذي يقيس مخاطر قدرة العراق على السداد للالتزامات المالية للشركات ، وكذلك أداء الاقتصاد الوطني ، والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي ، والأوضاع السياسية المحلية، إذ سجل مخاطر عالية الخطورة جداً.

European union, 8th 2009) (Pillar, June

4. طراد، اسماء بن، عابد، شريط. (2016). اليات تهيئة مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، اصدار الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 25، العدد 72.
5. علي، بلعزوز بن. (2010). إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، مجلة الباحث، عدد 7.
6. زينب، حوري. (2004). إدارة الخطر ومعالجته، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، عدد 22.
7. قعلول، سفيان. (2017). جاذبية البلدان العربية للاستثمار الاجنبي المباشر، دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، صندوق النقد العربي، ابو ظبي،
8. الشمري، صادق راشد حسين. (2019). " إدارة المخاطر "، مطبعة العزة، بغداد.
9. حماد، طارق عبد العال. (2010). إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
10. هيكل، عبد العزيز فهمي. (1986). موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت.
11. طلحة، الوليد احمد. (2020). التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي.
12. جمهورية العراق، جريدة الوقائع العراقية، قانون الاستثمار لسنة 2016، العدد 4428.

تترواح بين (1-4%) من اجل خلق مناخ اقتصادي يسهم في عملية التنمية الاقتصادية.

5. التدرج في برامج الخصخصة وبما لا يؤثر على بعض المتغيرات كالبطالة، لإعادة هيكلة القطاع الحكومي ونقل ملكية بعض الأنشطة الاقتصادية الى القطاع الخاص المحلي والأجنبي.
6. التأكيد على انشاء معاهد للبحوث والتطوير الاستثماري يشارك فيه العراقيون مع العربي والأجنبي وذلك لتطوير قابليات المستثمر العراقي.
7. تبني سياسة فاعلة للترويج للاستثمار من قبل جهة مختصة تقوم بإصدار النشرات والاعلانات والاتصال بالعالم وعقد الندوات داخل وخارج العراق لعرض الفرص الاستثمارية، وعرض مؤشرات الاقتصاد العراقي للعالم لكونها الأهم في البيئة الاستثمارية، كما لا بد من عقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار

المصادر

1. (. *Financial 2013* Atrill, Peter) management for decision makers , Pearson Education.
2. *Coface country and sector Risks* . (hand Book) 2021. , countre Risk . Assessent
3. *Ephilip Davis and Dilruba Karim* .3 *Macprudential* (2009) *Regulation - The Missing Policy*